

سياسة العمليات

سياسة التصويت بالوكالة

1.2	النسخة
العمليات	الإدارة المالكة
نوفمبر 2016	تاريخ بدء السريان
مجلس إدارة الصندوق	جهة الاعتماد

سياسة التصويت بالوكالة

الهدف 1

عملاً بالقيود المحددة المرتبطة بشركة أشمور للاستثمار السعودية، تكون شركة أشمور للاستثمار السعودية ("شركة أشمور") مسؤولة بشكل عام عن كافة عمليات التصويت بالوكالة وعن القرارات المتعلقة بالتدابير المؤسسية (يشار إليها في ما يلي بـ"الوكالات" أو "الوكالة") في ما يخص الأسهم، أو السندات، أو القروض، أو غيرها من أدوات الدين (يشار إليها في ما يلي بـ "الأوراق المالية") التي يملكها العملاء أو المملوكة بالنيابة عن العملاء والتي تعمل كمدير/مستشار لشؤون الاستثمار لصالحهم ("العملاء").

تهدف هذه الوثيقة إلى توفير معلومات وافية حول سياسة التصويت بالوكالة التي تنتهجها شركة أشمور.

النطاق 2

يجوز لشركة أشمور بمحض خيارها أن تطبق سياسة التصويت بالوكالة على كافة العملاء، بما فيهم، على سبيل المثال لا الحصر، صناديق الاستثمار المشتركة، وكيانات الاستثمار التي تأسسها شركة أشمور ("الصناديق التابعة لشركة أشمور")، والجهات المعنية بإدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية الخاصة بناءً على طلب العميل.

وسوف تطبق شركة أشمور سياسة التصويت بالوكالة مع الأخذ بالاعتبار الظروف المختلفة المرتبطة بمسؤولياتها وواجباتها المتعلقة بإدارة الشؤون الاستثمارية أو بالأهداف، أو التوجيهات، أو القيود المتعلقة بالشؤون الاستثمارية التي تنطبق على عميل محدد.

تعتبر الأشكال التالية لعمليات التصويت بالوكالة من الأشكال المتبعة (ولكن غير الشاملة) التي تتعامل معها شركة أشمور:

- الدين: تسريع أجل الاستحقاق، وتبادل الديون، وإعادة جدولة الديون، وعمليات إعادة التنظيم المؤسسية، وعمليات إعادة الهيكلة، وحالات التقصير، وإجراءات الإفلاس، واسترداد السندات.
- حقوق المساهمين: انتخاب المديرين، واعتماد المراجعين، وأجور المديرين والإدارة، والتغيرات في تركيبة رأس المال، وعمليات الاستحواذ على الشركات، والدمج، وإعادة الهيكلة، والمسائل الاجتماعية، والبيئية وذات الصلة بسياسات الشركة

المتطلبات القانونية والتنظيمية 3

تتطرق هذه السياسة إلى استراتيجيتنا ومقاربتنا المنتهجة في ما يخص:

- المتطلبات التنظيمية المعمول بها لممارسة الحقوق المتعلقة بأصول الصندوق والتصرف بما يؤول بأكثر منفعة لمالكي الوحدات في الصندوق ذات الصلة.

المسؤوليات 4

في الحالات التي يتم فيها إخطار شركة أشمور بوجود التقيد بأي شروط متعلقة بالتصويت بالوكالة في ما يخص أي ورقة مالية يملكها العميل أو مملوكة بالنيابة عنه، يتم مراعاة المسؤوليات التالية:

- يتعين على إدارة العمليات إخطار مدير المحفظة المسؤول بشكل أولي عن الورقة المالية المعنية، الذي يقوم بدوره بإصدار تعليمات للإدارة حول كيفية معالجة المسألة. وفي حال غياب مدير المحفظة الأولي، تتم إحالة المسألة إلى مدير المحفظة الثانوي.
- يقرّر مدير المحفظة ما إذا يتوجب أو لا تقديم مقترح للجنة الاستثمارات التابعة لشركة أشمور للنقاش ورفع التوصيات. يمكن أن يتم ذلك على شكل اجتماع لجنة الاستثمارات الأسبوعي المنتظم أو في الظروف الخاصة (أي المهلة القصيرة للاستجابة)، مع اكتمال نصاب أعضاء لجنة الاستثمارات الشاغلين منصبهم في ذلك الوقت. ويتم أيضاً إدراج المسائل المحالة إلى لجنة الاستثمارات في محاضر اللجنة.
- يقرر مدير المحفظة ما إذا كانت يتوجب على إدارات الشؤون القانونية، و/أو العمليات، و/أو الالتزام مراجعة أي مسألة ذات صلة بالتصويت بالوكالة اللازم.
- يقرر مدير المحفظة ما إذا يتعين مناقشة أي إجراء مؤسسي مع مشاركين آخرين في السوق، أو مصدرين أو وكلاء، ولكن لا يجوز لشركة أشمور الإفصاح عن الطريقة التي تنوي بها التصويت على مقترح محدد من دون الحصول أولاً على الموافقة المسبقة لإدارة الالتزام التابعة لها. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يقيد التواصل مع حافطي الأوراق المالية أو غيرهم من الوكلاء التابعين لعملاء شركة أشمور.
- يحتفظ مدير المحفظة بسجلات كاملة لتوثيق ممارسات حقوق التصويت (بما في ذلك أسباب ممارسة أو عدم ممارسة حقوق التصويت بطريقة معينة).

سياسة التصويت بالوكالة

السياسة

5

في حال إلقاء مسؤولية التصويت بالوكالة على عاتق شركة أشمور، يتعين عليها اتخاذ كافة الخطوات المعقولة في الظروف السائدة للتأكد من أن التصويتات بالوكالة تؤول لمنفعة العملاء. فمن أولى الاعتبارات التي تراعيها شركة أشمور هي حماية مصالح عملائها عن طريق تحديد طريقة حمايتها. وهذا يشير بطبيعة الحال إلى التصويت بالوكالة بهدف تعزيز قيمة الأوراق المالية التي يملكها عملاؤها أو المملوكة بالنيابة عنهم، من خلال رفع قيمة الأوراق المالية قدر الإمكان، سواء بشكل فردي أو ككل.

عند نظر شركة أشمور في طريقة التصويت بالوكالة، يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار المسائل المتصلة بمصالح العميل، لاسيما العوامل الاقتصادية، التي قد ينتج عنها التصويت لصالح مقترح مقابل مقترح آخر، أو الامتناع عن التصويت، أو تقديم عروض أسعار، أو غيرها من التعهدات التجارية في ما يخص أي مقترح.

ويجوز لشركة أشمور أيضاً الامتناع عن التصويت في أي مسألة روتينية يتخللها تصويت بالوكالة مثل اعتماد المراجعين، لاسيما إذا كانت نسبة الملكية الإجمالية للعملاء التابعين لشركة أشمور في أي شركة محددة لا تعتبر نسبة جوهرية في ما يخص عملية التصويت هذه. ولهذا الغرض، قد تشمل المقترحات "الروتينية" مسائل من قبيل انتخاب المديرين بالتزكية، أو تنفيذ المعاملات الشكلية، أو اعتماد تقرير سنوي للقوائم المالية.

وسوف تنص أي اتفاقية إدارة استثمار نموذجية لشركة أشمور على أن شركة أشمور مسؤولة عموماً عن مسائل التصويت بالوكالة ما لم يخطر العميل شركة أشمور خطياً بخلاف ذلك.

تضارب المصالح

6

قد ينشأ من وقت إلى آخر عن مقترحات التصويت بالوكالة تضارباً بين مصالح شركة أشمور (بما في ذلك الموظفين التابعين لها و/أو شركاتها التابعة) ومصالح عملائها.

وفي هذا السياق، تكون إدارة الالتزام التابعة لشركة أشمور مسؤولة عن اتخاذ بعض التدابير اللازمة لتحديد ما إذا كان هذا التضارب جوهرياً وفي حال كان التضارب جوهرياً، سوف تبادر شركة أشمور إما للتصويت لصالح العميل أو معالجة هذا التضارب وفقاً لسياسة تضارب المصالح الخاصة بها. وقد يشمل ذلك على الإفصاح عن هذا التضارب للعميل للحصول على موافقته المسبقة بالنسبة إلى التصويت المقترح لشركة أشمور. وفي حال عدم استجابة العميل لهذا الطلب أو رفضه للطلب، يتعين على شركة أشمور الامتناع عن التصويت بشأن الأوراق المالية ذات الصلة.

وفي حال كان محظوراً على شركة أشمور الإفصاح عن تضارب المصالح للعميل (مثلاً بسبب قيود متعلقة بالسرية)، يتعين عليها أن تقرر ما إذا يتوجب التصويت لصالح العميل أو الامتناع عن التصويت.

من المتعارف عليه أن المقترحات الروتينية للتصويت بالوكالة لا يتخللها أي تضارب جوهرية في المصالح بالنسبة لشركة أشمور، ما لم تعتبر إدارة الالتزام التابعة لها أنه يجب التعامل مع أي مقترح روتيني معين بشكل مختلف.

التعليمات الخاصة للعميل

7

في حال قدّم العميل لشركة أشمور تعليمات خاصة بشأن عملية التصويت، تكون شركة أشمور ملزمة بالتصويت وفقاً لهذه التعليمات الخاصة وليس وفقاً لهذه السياسة.

وفي حال كانت تعليمات العميل غير متعلقة بكافة المسائل الواجب التصويت بشأنها، سوف تواصل شركة أشمور تطبيق سياستها الخاصة بالتصويت بالوكالة بالنسبة للمسائل غير المشمولة بالتعليمات الخاصة.

ويجب أن يكون العملاء على دراية بأن تقديم تعليمات خاصة لشركة أشمور بشأن أي مسألة محددة قد يحول دون تمكن شركة أشمور من اتخاذ التدابير المنصوص عليها في سياسة التصويت بالوكالة الخاصة بها لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة بالنسبة للمسائل المشمولة بتلك التعليمات.

ولا تتحمل شركة أشمور أي مسؤولية في ما يخص المسائل المشمولة بعملية التصويت بالوكالة التي لم تتلق بشأنها أي إخطار أو لم تتلق إشعار دقيق وفي الوقت المناسب من أي حافظ أوراق مالية أو أي مقدم خدمات ذات صلة مسؤول عن حفظ الأوراق المالية.

المراقبة والمراجعة

8

سوف تتولى شركة أشمور مراقبة مدى فعالية سياسة التصويت بالوكالة الخاصة بها بشكل منتظم، ومعالجة أي أوجه قصور عند الحاجة.

ويتم اعتماد أي تغيير في سياسة التصويت بالوكالة هذه من قبل لجنة المخاطر والالتزام التابعة لشركة أشمور وكذلك من قبل مجلس إدارة صناديق الاستثمار .